

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.8
27 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة
الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(١)، والأجزاء ذات الصلة في خطة التنمية^(٢)، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واجتماعات القمة المعقودة منذ بداية التسعينات،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وشاملة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ومن أجل مساعدتها في الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية اضطلعت ببرامج لتحقيق الاستقرار وبرامج للتكيف الهيكلي وتحملت في سبيل ذلك تكاليف اجتماعية وبشرية كبيرة،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع والمرن لمبادرات تخفيف عبء الديون، من أجل مساعدة البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأثقلها ديونا وخاصة في أفريقيا، فيما تبذله من جهود لتحسين حالة مديونيتها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا في جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وشامل وإنمائي المنحى ودائم، والقيام بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأثقلها ديونا باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها من أن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بعد بصورة كاملة حولا فعالة ومنصفة وشاملة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تشدد على ضرورة إدارة عملية العولمة والتحرير بطريقة توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملة أمور، منها، معدلات التبادل التجاري وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على تكنولوجيا، وتعزيز التدفقات المالية لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، لضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامين للبلدان النامية،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التوصل إلى حل دائم لغير مديونية نادي باريس التي أصبحت تُشكل تحديا خطيرا لكثير من البلدان النامية في مسعاها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧^(٣)؛
- ٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والشاملة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية ضرورية لتعزيز الاقتصاد العالمي وللجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛
- ٣ - تلاحظ أنه من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك التنفيذ السريع والمرن للنهج المبتكرة والتدابير الملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وشاملة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديوناً؛
- ٤ - تلاحظ أيضاً الأثر الضار لعدم استقرار التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية بالنسبة لحالة ديون البلدان النامية؛
- ٥ - تشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز وجود بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية عن طريق جملة أمور، منها، تحسين سبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وزيادة تدفقات الموارد إليها، وتحسين إمكانيات حصولها على التكنولوجيا؛
- ٦ - تشدد أيضاً على ضرورة وجود تناسق في السياسات العامة فيما بين البلدان المتقدمة النمو لتجنب عدم استقرار التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية التي يمكن أن تؤثر بشكل ضار في حالة مديونية البلدان النامية؛
- ٧ - تشدد كذلك على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(٤)؛
- ٨ - تدعو الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمصارف التجارية إلى تنفيذ مبادرات جديدة بما في ذلك مبادلة الديون، وإلغاء الديون وإلغاء خدمة الديون على البلدان النامية المدينة تنفيذاً لنتائج وخطط عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

(٣) A/52/290.

(٤) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حُررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع (GATT/1994-7).

٩ - تُسلم بأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أيدتها لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي، واللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي مصممة لتمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من تحقيق حالة محتملة للمديونية عن طريق العمل المنسق من جانب جميع الجهات الدائنة وعلى أساس جهود التكيف التي تبذلها البلدان المدينة؛

١٠ - تعترف أيضا بأن تنفيذ المبادرة يتطلب موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف معا، دون التأثير على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية وتدعو الجهات المانحة إلى التبرع للصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ المبادرة؛

١١ - تعرب عن قلقها إزاء التقدم البطيء المحرز حتى الآن في تنفيذ المبادرة وهي تدعو في هذا الصدد إلى إنجاز الاتفاقات الرامية إلى تنفيذها في الوقت المناسب لتمكين البلدان من الاستفادة من هذه المبادرة؛

١٢ - تشدد على الحاجة الماسة إلى قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم الدعم الذي تحتاج إليه وتستحقه المبادرة وبتنفيذها بمرونة؛

١٣ - تشدد أيضا على أهمية تنفيذ معايير الأهلية المنصوص عليها في المبادرة تنفيذًا مرنا بطريقة شفافة وبمشاركة البلد المدين الكاملة، وتشدد كذلك على أهمية مواصلة التقييم والرصد النشط لما يترتب على شروط معايير الأهلية من آثار في تنفيذ المبادرة، وذلك لكفالة تغطية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تغطية كافية؛

١٤ - تدعو إلى تخفيض مدة سجل المتابعة المتعلق بالسياسات الاقتصادية السليمة المطلوبة للتخفيف من عبء الديون في إطار المبادرة، ومن أجل السماح للبلدان المستفيدة للتوصل سريعا إلى تغذية مستدامة للديون وتجنب التكاليف الإضافية المرافقة للتخفيف من عبء الديون، وتطلب أيضا تقصير الفترة الممتدة بين اتخاذ القرار والحدود المرسومة للتنفيذ وضرورة منح مساعدة مؤقتة؛

١٥ - تدعو أيضا الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تقديم موارد مالية إضافية، بما في ذلك التمويل المؤقت، دون التأثير على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، وتشجع المانحين الثنائيين على التبرع بالموارد اللازمة إلى الصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي وإلى الصندوق الاستئماني لمرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ المبادرة؛

١٦ - تشدد على ضرورة أن يقوم نادي باريس بتجاوز شروط نابولي لتخفيض ديون أفقر البلدان وأشدّها مديونية بما في ذلك إعفاؤها من بعض أرصدة ديونها، وتحث جميع الجهات الدائنة الثنائية الأخرى على تقديم مساهمات مشابهة في إطار الجهود المنسقة التي تبذلها جميع البلدان؛

١٧ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة:

١٨ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل وتشجع، في هذا الصدد، جميع الدائنين على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل:

١٩ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على تخفيض ديونها التجارية:

٢٠ - تعرب عن القلق إزاء الافتقار إلى التمويل لمتابعة عمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتدعو مجلس إدارة صندوق النقد الدولي للنظر بإيجابية في بيع جزء من احتياطات الذهب لديه بغية توليد الإيرادات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض:

٢١ - ترحب بالتوصيات التي قدمها مجلس إدارة البنك الدولي لتخصيص مبلغ إضافي يبلغ ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من فائض البنك الدولي للتعمير والتنمية إلى الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك للوفاء بنصيب البنك من تخفيف عبء الديون، وكذلك بالإذن الذي منحه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي لتحويل ما يصل إلى ١٨٠ مليون من حقوق السحب الخاصة لتمويل العمليات الخاصة لمرفق التكيف الهيكلي المعزز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

٢٢ - تعرب عن دعم قوي لمواصلة العمليات التي يضطلع بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتعرب أيضا عن بالغ القلق بشأن الافتقار إلى توافق الآراء فيما يتعلق بطرائق التمويل للفترة المؤقتة (٢٠٠١-٢٠٠٤):

٢٣ - تشدد على ضرورة بذل جهود مكثفة لضمان تجديد موارد مؤسسة التنمية الدولية للمرة الحادية عشرة وإلى الحاجة إلى تجديدها للمرة الثانية عشرة بشكل يلائم اضطلاع المؤسسة بالوفاء باحتياجات أفقر البلدان:

٢٤ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في التسعينات لأقل البلدان نموا^(٥) وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بديونها الشائبة الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف:

(٥) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

٢٥ - تشدد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نمواً، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتثبيت والتكيف الهيكلي، والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل واجتذاب الاستثمارات الجديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٢٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات حثيثة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية المتصلة بمسألة الديون الخارجية؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.
